مجلة دراسات إقليمية
https://regs.uomosul.edu.iq/

تنازع القوانين في المعاملات الرقمية العابرة للحدود بين التشريعات الوطنية والمعايير الدولية

د. ثامر ياسين عبد الله
مدرس/ كلية الحقوق/ جامعة الحدباء/ العراق.
thamer.yaseen@hu.edu.iq

معلومات الأرشفة
الاستلام: ٢٠٢٦/٥/٨
المراجعة: ٢٠٢٦/٥/٢٥
القبول: ٢٠٢٦ /٦/٢٥
النشر الإلكتروني: ٢٠٢٦/٧/١

المراسلة
ثامر ياسين عبد الله

الكلمات المفتاحية
تنازع القوانين؛ المعاملات الرقمية؛ العابرة للحدود؛ التشريعات الوطنية؛ المعايير الدولية.

الاقتباس
عبد الله، ثامر. ي. (٢٠٢٦). تنازع القوانين في المعاملات الرقمية العابرة للحدود بين التشريعات الوطنية والمعايير الدولية. مجلة دراسات إقليمية. ٢٠(٦٩). ٢٧٥-٢٩٦.
https://doi.org/10.33899/rsj.v20i69.63075

الملخص

فكرة البحث: يتناول البحث إشكالية تنازع القوانين في المعاملات الرقمية العابرة للحدود، في ظل تباين التشريعات الوطنية وتعدد المعايير الدولية.

الهدف: يهدف البحث إلى بيان الإطار القانوني لتنازع القوانين في المعاملات الرقمية، وتوضيح التحديات التي تواجه تطبيق القواعد التقليدية على البيئة الإلكترونية، وتحليل أوجه التوافق والتباين بين التشريعات الوطنية والمعايير الدولية، واقتراح حلول قانونية عملية لتقليص حالات التنازع وتحقيق الأمن القانوني.

المنهجية: اعتمد البحث على المنهج التحليلي المقارن.

النتائج: توصل البحث إلى أن اختلاف التشريعات الوطنية يصعّب تحديد القانون الواجب التطبيق، غير أن المبادئ الدولية كاتفاقيات الأونسيترال واتفاقية بودابست وتوجيهات الاتحاد الأوروبي توفّر أطر واضحة للدول للاستناد إليها.

الخلاصة: يخلص البحث إلى ضرورة تبني قوانين رقمية وطنية واضحة، وتحديث التشريعات لتشمل آليات حل تنازع القوانين الرقمية، والتنسيق بين الدول العربية لتوحيد المبادئ الأساسية للمعاملات الرقمية.

© Authors, 2024, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

Regional Studies Journal
https://regs.uomosul.edu.iq/

Conflict of Laws in Cross-Border Digital Transactions: Between National Legislation and International Standards

Dr. Thamer Y. Abdullah
Lect./ *College of Law/ Alhadbaa University/ Iraq.*
thamer.yaseen@hu.edu.iq

Article Information
Received: 8/5/2026
Revised: 25/5/2026
Accepted: 25/6/2026
Published: 1/7/2026

Corresponding
Thamer Y. Abdullah

Keywords
Conflict of Laws; Digital Transactions; Cross-border; National Legislations; International Standards.

Citation
Abdullah, Th. Y. (2026). Conflict of Laws in Cross-Border Digital Transactions: Between National Legislation and International Standards. Regional Studies Journal. 20(69).275-296. https://doi.org/10.33899/rsj.v20i69.63075

Abstract

Research Idea: *This research examines the problem of conflict of laws in cross-border digital transactions arising from differences in national legislation and the multiplicity of international standards.*

Objective: *The research aims to clarify the legal framework governing conflict of laws in digital transactions, identify the challenges of applying traditional legal rules in the digital environment, analyze areas of convergence and divergence between national legislation and international standards, and propose practical solutions to enhance legal certainty.*

Methodology: *The research adopts a comparative analytical approach.*

Results: *The findings indicate that differences among national legal frameworks complicate the determination of the applicable law in cross-border digital transactions. Nevertheless, international instruments, including UNCITRAL conventions, the Budapest Convention, and European Union directives, provide legal frameworks that states may rely upon.*

Conclusion: *The research concludes that clear national digital laws should be adopted, legislation should be updated to address conflicts of laws in digital transactions, and coordination among Arab states should be strengthened to harmonize the basic principles governing digital transactions.*

© Authors, 2024, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license *(http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)*

مقدمة

شهدت العقود الأخيرة تحولات عميقة بفعل الثورة الرقمية التي أعادت تشكيل أنماط التواصل والتجارة وإبرام العقود، وأفرزت معها نمطًا جديدًا من التعاملات يتم عبر الفضاء الإلكتروني. هذه المعاملات الرقمية تتسم بكونها عابرة للحدود، وهو ما يطرح تحديات معقدة أمام النظم القانونية التقليدية التي بُنيت على أسس مكانية وجغرافية لم تعد صالحة للتطبيق في بيئة افتراضية لا تعترف بالحدود. ومع توسع التجارة الإلكترونية وانتشار العقود الرقمية، أصبحت هذه المعاملات ركيزة أساسية في الاقتصاد الحديث، لكنها في الوقت نفسه تكشف عن فراغ تشريعي واضح يتعلق بتحديد القانون الواجب التطبيق والاختصاص القضائي. هذا الفراغ ينعكس في صعوبة حماية حقوق المستهلكين والمستثمرين، وتعدد الأحكام القضائية المتعارضة، وضعف إمكانية تنفيذها، مما يهدد الثقة في البيئة الرقمية ويعيق نمو التجارة الإلكترونية. ومن هنا تبرز الحاجة إلى دراسة معمقة للإطار القانوني المنظم لهذه المعاملات، والبحث في مدى قدرة التشريعات الوطنية والمعايير الدولية على مواكبة التطورات التقنية، بما يضمن الأمن القانوني ويحقق العدالة في الفضاء السيبراني.

هدف البحث: يهدف البحث إلى:

١- بيان الإطار القانوني لتنازع القوانين في المعاملات الرقمية.

٢- توضيح التحديات التي تواجه تطبيق القواعد التقليدية على البيئة الإلكترونية.

٣- تحليل أوجه التوافق والتباين بين التشريعات الوطنية والمعايير الدولية.

٤- اقتراح حلول قانونية عملية لتقليص حالات التنازع وتحقيق الأمن القانوني للمعاملات الرقمية.

أهمية البحث: ينطوي البحث على أهمية واضحة من خلال:

١- إبراز أهمية تنظيم المعاملات الرقمية قانونيا في ظل توسع التجارة الإلكترونية.

٢- الإسهام في تطوير الفقه القانوني في مجال تنازع القوانين الإلكتروني.

٣- دعم المشرع الوطني في تحديث قوانينه بما يتلاءم مع التطورات التقنية العالمية.

٤- المساعدة في توحيد المبادئ القانونية الدولية في الفضاء السيبراني.

إشكالية البحث: تبرز إشكالية البحث من خلال وجود تحدي قانوني وفراغ تشريعي في معظم الأنظمة الوطنية، بما فيها العربية، عند التعامل مع المعاملات الرقمية العابرة للحدود. فالقواعد التقليدية للقانون الدولي الخاص، التي تستند إلى معايير مكانية مثل موقع إبرام العقد أو موطن الأطراف، لم تعد ملائمة للتطبيق في بيئة رقمية لا تعترف بالحدود الجغرافية. هذا الوضع يثير إشكالات عملية متكررة، من أبرزها

صعوبة تحديد القانون الواجب التطبيق والاختصاص القضائي، وتعدد الأحكام القضائية المتعارضة وضعف إمكانية تنفيذها، وهو ما ينعكس سلبًا على حماية حقوق المستهلكين والمستثمرين ويؤدي إلى تراجع الثقة في المعاملات الإلكترونية. ومن ثم، فإن هذه الإشكالية تكشف الحاجة الملحة إلى تطوير إطار قانوني حديث قادر على مواكبة التحولات الرقمية وضمان الأمن القانوني في الفضاء السيبراني.

تساؤلات البحث: يسعى البحث إلى الإجابة عن السؤال الرئيس التالي:

كيف يمكن سد الفراغ التشريعي القائم في الأنظمة القانونية المقارنة فيما يخص تحديد القانون الواجب التطبيق والاختصاص القضائي في المعاملات الرقمية العابرة للحدود؟

ومن السؤال الرئيس السابق تنبثق الأسئلة الفرعية الآتية:

١. ما طبيعة المعاملات الرقمية العابرة للحدود، وما الإطار القانوني الحالي المنظم لها على المستويين الوطني والدولي؟
٢. ما أبرز التحديات العملية التي تواجه تطبيق قواعد تنازع القوانين التقليدية على البيئة الرقمية؟
٣. ما الآليات والحلول المقترحة، بما فيها دور القضاء والتحكيم الإلكتروني، لمعالجة تنازع القوانين وتحقيق الأمن القانوني في المعاملات الرقمية؟

منهجية البحث:

سنتبع في هذا البحث المنهج التحليلي المقارن من خلال تحليل النصوص القانونية الوطنية (العراقية والعربية) ومقارنتها بالاتفاقيات والمعايير الدولية ذات الصلة، مثل اتفاقية بودابست حول الجرائم الإلكترونية ومبادئ الأونسيترال للتجارة الإلكترونية.

هيكلية البحث: يتكون البحث من ثلاثة مباحث رئيسية، يتفرع كل منها إلى ثلاثة مطالب، على النحو الآتي:

المبحث الأول: الإطار النظري لتنازع القوانين في المعاملات الرقمية.

المبحث الثاني: معالجة التنازع بين التشريعات الوطنية والمعايير الدولية.

المبحث الثالث: التحديات التطبيقية وآليات حل تنازع القوانين في المعاملات الرقمية.

الخاتمة: تضمنت الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول

الإطار النظري لتنازع القوانين في المعاملات الرقمية

أصبحت المعاملات الرقمية من أبرز مظاهر التطور القانوني المعاصر، إذ فرضت البيئة الإلكترونية واقعا جديدا تجاوز الحدود الجغرافية للدول، وأدى إلى ظهور علاقات قانونية ذات طبيعة مركبة يصعب إخضاعها لقانون دولة واحدة، فالتطور التكنولوجي الهائل في مجالات الإنترنت والتجارة الإلكترونية أدى إلى بروز أنشطة تجارية واتصالية تتم عبر شبكات رقمية تربط بين أطراف من دول متعددة، مما أوجد تحديات كبيرة أمام المشرعين والقضاء في تحديد القانون الواجب التطبيق عند حدوث نزاع بين الأطراف (الكيلاني، ٢٠٢٠، ٢١-٢٥)، وسنتناول في هذا المبحث ثلاثة مطالب كالآتي:

المطلب الأول: مفهوم المعاملات الرقمية العابرة للحدود وطبيعتها القانونية

المطلب الثاني: الإطار القانوني المنظم للمعاملات الرقمية العابرة للحدود

المطلب الثالث: تنازع القوانين في الفضاء الرقمي

المطلب الأول: مفهوم المعاملات الرقمية العابرة للحدود وطبيعتها القانونية

شهدت البيئة القانونية تطور متسارع نتيجة التحول الرقمي الذي شمل مختلف مجالات الحياة، ولا سيما في المجال التجاري، إذ أصبحت المعاملات تبرم عبر شبكات إلكترونية تربط بين أطراف لا تجمعهم وحدة المكان أو النظام القانوني، تعد المعاملات الرقمية العابرة للحدود نمطا جديدا من التصرفات القانونية التي تعتمد على الوسائط التقنية الحديثة في إنشاء الالتزامات وتنفيذها (Walters, 2025, 306) وهي تختلف عن المعاملات التقليدية من حيث وسائل الإبرام والإثبات والتنفيذ، وتثير هذه المعاملات العديد من الإشكاليات القانونية، خصوصا فيما يتعلق بتحديد القانون الواجب التطبيق والاختصاص القضائي، نظرا لتعدد الأنظمة القانونية المتداخلة فيها، وقد حاولت التشريعات الحديثة مواكبة هذا التحول بوضع قواعد خاصة تنظم البيئة الرقمية وتمنحها الحجية القانونية، حفاظا على استقرار المعاملات وتحقيق الأمن القانوني في الفضاء الإلكتروني (عبد الحميد، ٢٠٢٠، ٢٥).

ولأهمية المعاملات الرقمية لابد أن نقف على ماهيتها ومقوماتها القانونية حيث تعرف المعاملة الرقمية بأنها كل تصرف قانوني يتم عبر وسائط إلكترونية دون الحاجة إلى تواجد الأطراف ماديا في مكان واحد، ويشمل ذلك العقود الإلكترونية، والمراسلات التجارية، والتبادلات الرقمية ذات الطابع المالي أو المدني (أبو النصر، ٢٠١٨، ٤١).

وتقوم هذه المعاملات على مجموعة من المقومات الأساسية مثل التراضي الإلكتروني، وتحديد محل الالتزام رقميا، وإثبات التصرف بالوسائل التقنية المعتمدة قانونا، وهذه المقومات لا تختلف في جوهرها عن عناصر العقد التقليدي، بل تتخذ شكلا إلكترونيا يتلاءم مع طبيعة العصر الرقمي (الكيلاني، ٢٠٢٠، ٣٣)، كما تعد الطبيعة العابرة للحدود أبرز سماتها، حيث قد يبرم العقد بين طرف في دولة وأخر في دولة

مختلفة، مما يجعل المعاملة ذات طابع دولي يتطلب معالجة قانونية خاصة تراعي تنازع القوانين واختصاص القضاء.

وتعرّف المادة (١/سادسا) من قانون التوقيع والمعاملات الإلكترونية العراقي رقم ٧٨ لسنة ٢٠١٢ المعاملة الإلكترونية بأنها: " الطلبات والمستندات والمعاملات التي تتم بوسائل الكترونية"، كما يعترف القانون بالتوقيع الإلكتروني على أنه "علامة شخصية تتخذ شكل حروف أو أرقام أو رموز أو إشارات او اصوات أو غيرها وله طابع متفرد يدل على نسبته الى الموقع ويكون معتمداً من جهة التصديق" (قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية العراقي، ٢٠١٢).

وأما على الصعيد العربي، سعت معظم الدول إلى تنظيم المعاملات الرقمية، ففي مصر صدر قانون تنظيم التوقيع الإلكتروني رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤ ونص على حجية المحررات الإلكترونية في الإثبات، إذ عرفت المادة الأولى من هذا القانون التوقيع الإلكتروني بأنه "ما يوضع على محرر إلكتروني ويتخذ شكل حروف أو أرقام أو رموز أو إشارات أو غيرها، ويكون له طابع متفرد يسمح بتحديد شخص الموقع ويميزه عن غيره"[١]، إلا أنه ظل قاصر عن وضع قواعد متكاملة لتنازع القوانين في المعاملات العابرة للحدود، وأما الإمارات العربية المتحدة، فصدر المرسوم بقانون اتحادي رقم ٤٦ لسنة ٢٠٢١ بشأن المعاملات الإلكترونية وخدمات الثقة، الذي يعتبر من التشريعات المتقدمة في هذا المجال، وقد نصت المادة (١) منه على أن "المعاملات الإلكترونية" هي: "أي معاملة يتم إبرامها أو تنفيذها أو توفيرها أو إصدارها كليا أو جزئيا بشكل إلكتروني، وتشمل العقود والاتفاقيات وغيرها من المعاملات والخدمات الأخرى"[٢]، ورغم أن هذا القانون لا يتضمن نص صريح لقواعد تنازع القوانين، إلا أن المادة ٢٧ من القانون المدني الإماراتي تعطي حلا مرن ينطبق على العقود الرقمية، إذ تنص على أنه: "إذا تبين من الأحكام الواردة في المواد السابقة أن القانون الواجب تطبيقه هو قانون دولة معيّنة تتعدد فيها الشرائع، فإن القانون الداخلي في تلك الدولة هو الذي يُحدد أي شريعة منها يجب تطبيقها، فإذا لم يوجد به نص طُبّقت الشريعة الغالبة أو قانون الموطن حسب الأحوال"[٣]، كما يلجأ القضاء الإماراتي إلى معياري "أقرب ارتباط" و"موطن المدين" لتحديد القانون الأكثر ملاءمة في غياب اتفاق الأطراف.

وعلى المستوى الدولي، يُعد توجيه الاتحاد الأوروبي بشأن التجارة الإلكترونية (EC/٣١/٢٠٠٠) الصادر عن البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي في ٨ يونيو ٢٠٠٠ من أهم الصكوك القانونية التي سعت إلى وضع أطر موحدة للخدمات الإلكترونية، لا سيما في مجالات الإقامة التجارية لمزودي الخدمة والإعلانات التجارية، والمسؤولية القانونية للوسطاء الرقميين، والوسائط البديلة لتسوية المنازعات عبر

[١] ينظر في ذلك: المادة ١ من قانون تنظيم التوقيع الإلكتروني المصري رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤.

[٢] ينظر في ذلك: المادة ١ من مرسوم بقانون اتحادي اماراتي بشأن المعاملات الإلكترونية وخدمات الثقة رقم ٤٦ لسنة ٢٠٢١.

[٣] ينظر في ذلك: المادة ٢٧ من مرسوم بقانون اتحادي بإصدار قانون المعاملات المدنية رقم ٢٥ لسنة ٢٠٢٥.

الإنترنت، وقد أثر هذا التوجيه بشكل كبير في صياغة التشريعات الوطنية للدول الأعضاء وفي إقرار مبادئ التعاون القضائي في البيئة الرقمية، وقد نصت المادة الأولى منه في فقرتها الأولى على أنه "يهدف إلى المساهمة في حسن سير عمل السوق الداخلي من خلال ضمان حرية تداول خدمات مجتمع المعلومات بين الدول الأعضاء". وفي الوقت نفسه، تؤكد الفقرة الرابعة من ذات المادة أن هذا التوجيه "لا يضع قواعد إضافية للقانون الدولي الخاص ولا يتعامل مع اختصاص المحاكم"، مما يترك للدول الأعضاء حرية تنظيم هذه الأمور وفقًا لتشريعاتها الوطنية (Lodder, 2017, 15).

المطلب الثاني: الإطار القانوني المنظم للمعاملات الرقمية العابرة للحدود

يعد الإطار القانوني المنظم للمعاملات الرقمية أساسا لضمان سلامة التعاملات في البيئة الإلكترونية، إذ إن غياب التنظيم القانوني يهدد الثقة ويزيد من احتمالية المنازعات، وقد سعت معظم التشريعات الوطنية إلى مواكبة التحولات التكنولوجية من خلال إصدار قوانين خاصة بالمعاملات الإلكترونية تحدد مبادئها وأركانها وضماناتها، كما أن المعاملات العابرة للحدود تتطلب تضافر القوانين الدولية والاتفاقيات متعددة الأطراف لتوفير مظلة قانونية موحدة تعزز الأمان القانوني وتحد من التنازع التشريعي، وما يميز الإطار القانوني لهذه المعاملات هو مرونته النسبية، فهو يسعى للتوفيق بين السيادة الوطنية ومتطلبات التجارة الإلكترونية العالمية، بما يضمن حماية المستهلك والمستثمر على حد سواء(Kerti, 2025, 776-779) لذلك أصبحت القواعد القانونية للمعاملات الرقمية مزيجا من التشريعات الداخلية، والمعايير الدولية، والاتفاقيات الثنائية والجماعية التي تنظم التعامل الإلكتروني في بعده العابر للحدود (عبد الغني، ٢٠٢١، ١٩). وبدأت الدول بإصدار تشريعات خاصة بالمعاملات الإلكترونية لتنظيم العلاقات القانونية الناشئة عن استخدام الوسائط التقنية. فمثلا، صدر في العراق قانون التوقيع والمعاملات الإلكترونية رقم (٧٨) لسنة ٢٠١٢، الذي منح الحجية القانونية للوسائط الرقمية واعتبرها وسيلة صحيحة للإثبات (عبد الله، ٢٠١٩، ٤٤).

وعلى الصعيد الدولي، تبنّت لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال) عدة نماذج تشريعية، أبرزها القانون النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية لسنة ١٩٩٦، الذي وضع المبادئ العامة للتعاملات الرقمية وساهم في توحيد المفاهيم القانونية بين الأنظمة المختلفة (UNCITRAL, 1996).

وإلى جانب القانون النموذجي للأونسيترال لعام ١٩٩٦، تعد اتفاقية الأمم المتحدة بشأن استخدام الاتصالات الإلكترونية في العقود الدولية (نيويورك، ٢٠٠٥) والتي دخلت حيز النفاذ في ١ آذار/ ٢٠١٣، أكثر الصكوك القانونية صلة بموضوع تنازع القوانين في المعاملات الرقمية، تهدف هذه الاتفاقية إلى تسهيل استخدام الخطابات الإلكترونية في التجارة الدولية من خلال تحقيق التكافؤ الوظيفي بين الوسائط الإلكترونية والورقية، وتحديد وقت ومكان إرسال واستلام الخطابات الإلكترونية، وهو ما يسهم في تقليص حالات التنازع بشأن القانون الواجب التطبيق (الأمم المتحدة، ٢٠٠٥).

كما أصدرت بعض الاتفاقيات الإقليمية تنظيمات خاصة للتجارة الإلكترونية مثل اتفاقية الاتحاد الأوروبي لعام ٢٠٠٠ بشأن التجارة الإلكترونية، التي نظمت مسؤولية مزودي الخدمة الإلكترونية وحددت القواعد المطبقة في حال التنازع بين القوانين (صادق، ٢٠٢١، ٣٧).

ويتضح من ذلك أن الإطار القانوني للمعاملات الرقمية يعتمد على تفاعل بين القانون الداخلي والاتفاقيات الدولية، ما يستوجب تنسيقا تشريعيا مستمرا لضمان الانسجام في التطبيق ومنع التنازع بين القوانين (الشامي، ٢٠٢٢، ٦٢). كما تتضمن التشريعات الوطنية الحديثة للمعاملات الرقمية أيضا تنظيم التوقيع الإلكتروني، الذي أصبح أداة أساسية لإضفاء الصفة القانونية على العقود الرقمية، إذ يعترف بالتوقيع الإلكتروني كدليل على موافقة الأطراف، شرط أن يفي بالشروط المحددة في القانون الوطني، بما في ذلك التحقق من هوية الموقع وحماية سلامة البيانات المرسلة، ويسهم هذا التنظيم في تعزيز الثقة بين الأطراف، وتقليل المخاطر المرتبطة بالتعاملات العابرة للحدود (حجازي، ٢٠١٥، ٥٧-٥٨).

كما تشتمل القوانين الحديثة على قواعد خاصة بحماية المستهلك في المعاملات الرقمية، وتشمل حق الإلغاء أو استرجاع الأموال، وحق معرفة معلومات المنتج أو الخدمة قبل إتمام المعاملة، وهذه الحقوق تنظم على المستوى الوطني، بينما تهدف الاتفاقيات الدولية إلى توحيد الحد الأدنى من حماية المستهلك، خصوصا في المعاملات العابرة للحدود، لتجنب تنازع القوانين بين الدولة المصدرة والخارجة للخدمة (منصور، ٢٠١٨، ١٠١-١٠٢).

من جهة أخرى، برزت الحاجة إلى تنظيم وسائل الإثبات الرقمية، مثل البريد الإلكتروني وسجلات الخوادم الرقمية وسجلات البلوكتشين، إذ تحدد القوانين كيفية استخدام هذه الأدلة أمام المحاكم، مع مراعاة شروط صحة البيانات وسلامتها، ويشكل هذا التنظيم أساسا لتقليل النزاعات القانونية المرتبطة بالمعاملات الرقمية، خاصة عند اختلاف التشريعات الوطنية بشأن حجية الأدلة الإلكترونية (حجازي، ٢٠١٦، ٧١-٧٢). فضلا عن ذلك، شمل الإطار القانوني تنظيم المسؤولية المدنية والتجارية للأطراف الرقمية، بما في ذلك مزود الخدمة والمستخدم، فتختلف التشريعات في تحديد حدود المسؤولية عن الأضرار الناتجة عن فشل النظام الرقمي أو اختراق البيانات، ويستوجب التنسيق الدولي وضع معايير عامة لتحديد المسؤولية لتقليل الخلافات القانونية بين الدول (الذنون، ٢٠١٩، ٨٣-٨٤).

وعلى المستوى الدولي، تلعب اتفاقيات مثل اتفاقية الأمم المتحدة بشأن التجارة الإلكترونية دورا محوريا في توحيد المبادئ القانونية، مثل الاعتراف بالعقود الإلكترونية، وضمان عدم رفضها لمجرد كونها مكتوبة إلكترونيا، وتشجيع الدول على اعتماد نظم قانونية مرنة تتناسب مع طبيعة المعاملات الرقمية العابرة للحدود (عبد الكريم، ٢٠٢١، ٩٩).

كما أن الإطار القانوني يشمل تنظيم حماية البيانات والخصوصية، والتي أصبحت قضية أساسية في المعاملات الرقمية، خصوصا مع وجود قواعد مثل اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) الأوروبية،

التي فرضت معايير صارمة على معالجة البيانات الشخصية، وأثرت في صياغة التشريعات الوطنية الأخرى لتقليل المتعارضات في المعاملات العابرة للحدود (القهوجي، ٢٠٢٠، ٩٢).

وأخيرا، يشجع الإطار القانوني على اعتماد الوسائل البديلة لتسوية النزاعات الرقمية، مثل التحكيم الإلكتروني والوساطة الرقمية، لتجاوز التعقيدات القضائية التقليدية الناتجة عن تعدد القوانين واختلاف الاختصاصات، مع ضمان سرعة الفصل وفعالية الحلول بما يحمي حقوق الأطراف (سامي، ٢٠١٦، ٣٠٩).

المطلب الثالث: تنازع القوانين في الفضاء الرقمي

يشكل الفضاء الرقمي تحديا كبيرا للنظرية التقليدية لتنازع القوانين، إذ أن المعاملات الإلكترونية لا تعترف بالحدود الجغرافية ولا بالمكان الفيزيائي الذي تبرم فيه العقود أو تنفذ من خلاله الالتزامات. فقد تتوزع عناصر العلاقة القانونية بين عدة دول: مكان الخادم، أو إقامة الأطراف، أو موقع تنفيذ العقد الإلكتروني، هذا التداخل يثير تساؤلات حول القانون الواجب التطبيق، ومدى صلاحية القواعد الكلاسيكية، مثل قانون موقع الفعل أو موطن المتعاقد، للتعامل مع المعاملات الافتراضية. كما أن طبيعة البيئة الرقمية التي تدار من خلال شبكات دولية تفرض ضرورة تطوير قواعد جديدة تراعي خصائص الفضاء السيبراني دون المساس بالمبادئ القانونية العامة. ومن هنا، تبرز أهمية دراسة تنازع القوانين في الفضاء الرقمي كإحدى أهم القضايا التي تواجه القانون الدولي الخاص في العصر الحديث (القريشي، ٢٠٢٢، ١٥).

اعتمد الفقه التقليدي في القانون الدولي الخاص على مجموعة من الضوابط لتحديد القانون الواجب التطبيق، مثل مبدأ إقليمية القانون، ومكان إبرام العقد، وموطن الأطراف، إلا أن هذه المعايير وضعت في زمن كانت فيه العلاقات القانونية مادية ومحددة بالمكان، وهو ما يصعب تطبيقه على المعاملات الإلكترونية (عبد القادر، ٢٠٢٠، ٧١). لذلك، ظهرت اتجاهات فقهية حديثة تدعو إلى استحداث ضوابط جديدة مثل قانون البيئة الرقمية المشتركة أو قانون السوق الإلكترونية .وتفصيلا لهذه الاتجاهات، برزت في الفقه الحديث دعوات إلى اعتماد ضوابط إسناد أكثر مرونة وملاءمة للبيئة الرقمية، من أبرزها معيار "أقرب ارتباط " (Closest Connection)الذي يمكن القاضي من اختيار القانون الأكثر ارتباطا بجوهر المعاملة، وقاعدة "بلد المنشأ (Country of Origin) "التي تخضع الخدمات الإلكترونية لقانون الدولة التي يقع فيها مقر مقدم الخدمة، وقاعدة "بلد المقصد (Country of Destination) " التي تحمي المستهلك بتطبيق قانون دولته (Schmitthoff & Lookofsky, 2019, 22). ففي العقد الإلكتروني، يصعب تحديد مكان انعقاده أو تنفيذه، لأن العملية تتم عبر وسائط رقمية متناثرة جغرافيا، وهو ما يجعل تطبيق القواعد التقليدية غير كافٍ لتحقيق العدالة (العزاوي، ٢٠٢١، ٤٢).

لذلك، ظهرت اتجاهات فقهية حديثة تدعو إلى استحداث ضوابط جديدة مثل "قانون البيئة الرقمية المشتركة" أو "قانون السوق الإلكترونية" الذي يعنى بتنظيم المعاملات وفقا لطبيعتها التقنية لا الجغرافية (الراوي، ٢٠٢٢، ٥٩).

المبحث الثاني

التنازع بين التشريعات الوطنية والمعايير الدولية

يشكّل التنازع بين التشريعات الوطنية والمعايير الدولية في المعاملات الرقمية تحديا حقيقيا للنظم القانونية الحديثة، إذ تسعى كل دولة لتنظيم البيئة الرقمية وفق رؤيتها التشريعية الخاصة، بينما تحاول المنظمات الدولية وضع معايير موحدة لتعزيز الانسجام القانوني عبر الحدود؛ فاختلاف الرؤى التشريعية يؤدي إلى صعوبة تحديد القانون الواجب التطبيق عند نشوء نزاعات رقمية بين أطراف من دول مختلفة، وهو ما يهدد استقرار المعاملات ويؤثر على ثقة المستثمرين والمستهلكين (مجيد، ٢٠٢١، ٢٣).

وسنتناول في هذا المبحث ثلاثة مطالب وكما يأتي:

المطلب الأول: موقف التشريعات الوطنية من تنازع القوانين في البيئة الرقمية

المطلب الثاني: الاتجاهات الدولية نحو توحيد القواعد القانونية الرقمية

المطلب الثالث: نحو توحيد القواعد القانونية وتطوير مبادئ تنازع القوانين الإلكترونية

المطلب الأول: موقف التشريعات الوطنية من تنازع القوانين في البيئة الرقمية

شهدت التشريعات الوطنية تحولات كبيرة في التعامل مع المعاملات الرقمية، لكن هذا التطور لم يكن موحدا بين الدول العربية، فبعضها سارعت إلى تقنين قواعد واضحة للمعاملات الإلكترونية، بينما اكتفت أخرى بمعالجات جزئية أو تأجيلها إلى تشريعات مستقبلية (جاسم، ٢٠٢١، ٣٣). ويعود هذا التباين إلى اختلاف الرؤى السياسية والتقنية لكل دولة، فضلا عن اختلاف مفهوم السيادة القانونية في الفضاء الرقمي، وهو ما يخلق تحديا عند تطبيق القانون الوطني على معاملة رقمية تتضمن أطرافا من أكثر من دولة.

لقد بدأت التشريعات العربية بالاعتراف بالمعاملات الرقمية ومنحها حجية قانونية، فعلى سبيل المثال أصدر المشرع العراقي قانون التوقيع والمعاملات الإلكترونية رقم (٧٨) لسنة ٢٠١٢، الذي نص على أن "المعاملات الإلكترونية لها ذات الحجية القانونية للمعاملات الورقية"، ما يكسب المعاملات الإلكترونية صفة قانونية متكاملة ضمن النظام الوطني (عبد الله، ٢٠١٩، ٤١).

ومن الجدير بالذكر أن المشرع العراقي تدخل بشكل مباشر في مسألة الإثبات، حيث أعطى القاضي العراقي صلاحية تقديرية واسعة، فوفقاً للمادة (١٣) من قانون الإثبات العراقي رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٩ "يسري في شأن ادلة الاثبات قانون الدولة التي تم فيها التصرف القانوني، ومع ذلك يجوز للمحكمة ان تطبق القانون العراقي اذا كان دليل الاثبات فيه أيسر من الدليل الذي يشترطه القانون الأجنبي، كما يسري في شأن اجراءات الاثبات قانون الدولة التي تقام فيها الدعوى"[١]، بالإضافة إلى ذلك وإذا كان القانون

[١] ينظر في ذلك: المادة ١٣ من قانون الإثبات العراقي رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٩ المعدل.

الأجنبي الواجب التطبيق يطلب دليلاً كتابياً لمكان إبرام العقد بينما لا يطلبه القانون العراقي، فإن القاضي العراقي يطبق القانون العراقي ويتخلى عن شرط الدليل الكتابي الأجنبي، وهذه الآليات تعطي القاضي مرونة كبيرة في تيسير عملية الإثبات في النزاعات الإلكترونية[١].

أما في مصر، فقد نص قانون التوقيع الإلكتروني رقم (١٥) لسنة ٢٠٠٤ على حجية المحررات الإلكترونية في الإثبات، لكنه لم يضع قواعد محددة لحل التنازع بين القوانين عند المعاملات العابرة للحدود، مما يظهر الحاجة إلى تطوير تنظيم دولي متوافق مع المعايير العالمية (عبد المجيد، ٢٠٢٠، ٥٧).

وفي الإمارات العربية المتحدة، يعد القانون الاتحادي رقم (٤٦) لسنة ٢٠٢١ بشأن المعاملات الإلكترونية من التشريعات المتقدمة، ورغم أنه لا يتضمن نصا صريحا ومحددا لقواعد تنازع القوانين، إلا أن المادة ٢٨ من القانون المدني الإماراتي تعطي حلا مرنا ينطبق على العقود الرقمية، إذ تنص على أنه في حال عدم اتفاق الطرفين على القانون الواجب التطبيق، يخضع العقد لقانون الدولة التي يقيم فيها المدين بالتزام مميز، أو قانون الدولة الأكثر ارتباطا بالتعامل (الكعبي، ٢٠٢٢، ٦٤).

المطلب الثاني: الاتجاهات الدولية نحو توحيد القواعد القانونية الرقمية

برزت الحاجة الدولية لتوحيد القواعد القانونية في البيئة الرقمية نتيجة توسع التجارة الإلكترونية وتعدد النزاعات العابرة للحدود، فقد أدركت المنظمات الدولية أن اختلاف التشريعات الوطنية يشكل عقبة أمام تحقيق الأمن القانوني للمستخدمين والمستثمرين على حد سواء. وتعنى هذه الاتجاهات بوضع معايير عامة للتعاملات الرقمية، مثل اتفاقيات الأونسيترال للتجارة الإلكترونية التي توفر نموذجا تشريعيا دوليا يعتمد كمرجع للدول في تنظيم العقود الإلكترونية وحل التنازع بين القوانين (عبد الغني، ٢٠٢١، ١٩).

كما أسهم الاتحاد الأوروبي في وضع تشريعات موحدة تنظم التعامل الرقمي، من أبرزها "توجيه التجارة الإلكترونية" (E-Commerce Directive)، المعروف رسمياً باسم: "توجيه ٢٠٠٠/٣١/EC الصادر عن البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي بتاريخ ٨ يونيو ٢٠٠٠ بشأن بعض الجوانب القانونية لخدمات مجتمع المعلومات، ولا سيما التجارة الإلكترونية، في السوق الداخلية، الذي حدد مسؤولية مزودي الخدمة الإلكترونية وأطر حماية المستهلك وحقوق الأطراف المتعاقدة عبر الفضاء السيبراني (صادق، ٢٠٢١، ٣٧).

[١] يونس صلاح الدين علي، تنازع القوانين على العقد الإلكتروني الدولي: دراسة مقارنة، مجلة جامعة جيهان أربيل للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد ٢، جامعة جيهان أربيل، العراق، ٢٠٢٤، ص ١٠٥.

وتمثل لائحة روما الأولى (Regulation (EC) No 593/2008) الإطار التشريعي الأكثر تقدما في هذا المجال، فهي تمنح أطراف العقد حرية اختيار القانون (المادة ٣)، وتحدد قواعد إسناد واضحة في حال عدم وجود اختيار (المادة ٤) (European Parliament and Council, 2000)، وقد أولت اللائحة اهتماما خاصا بعقود المستهلكين الإلكترونية (B2C) في (المادة ٦)، حيث تنص على أنه مع احترام إرادة الأطراف في اختيار القانون، لا يجوز أن يحرم هذا الاختيار المستهلك من الحماية التي توفرها له القواعد الآمرة في قانون الدولة التي يقيم فيها عادة (البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي، ٢٠٠٨).

وتأتي اتفاقية بودابست لمكافحة الجرائم الإلكترونية لتكمل الإطار الدولي، حيث توفر آليات مشتركة لملاحقة الجرائم السيبرانية وحماية البيانات الرقمية، بما يعزز التوازن بين السيادة الوطنية واحتياجات التعاون الدولي في البيئة الرقمية، وللمعايير الدولية دور في توحيد القواعد القانونية الرقمية حيث أهتمت هذه المعايير الدولية بوضع أطر قانونية موحدة لتنظيم المعاملات الرقمية وتحديد القانون الواجب التطبيق في العقود الإلكترونية العابرة للحدود، بهدف تعزيز الثقة في التعاملات الرقمية وحماية حقوق الأطراف (Council of Europe, 2001).

وتقدم الأونسيترال نموذجا تشريعيا يعتمد كمرجع للدول في صياغة قوانين التجارة الإلكترونية، حيث تضمن مبادئه إمكانية تحديد القانون الأنسب لتطبيقه على العقد الرقمي، مع مراعاة عناصره العابرة للحدود مثل موقع الخادم ومكان إقامة الأطراف (عبد الغني، ٢٠٢١، ٢٦). كما يساهم الاتحاد الأوروبي من خلال توجيهاته في مواءمة التشريعات الوطنية، مثل توجيه التجارة الإلكترونية لسنة ٢٠٠٠، الذي يضع قواعد محددة لمسؤولية مزودي الخدمة الإلكترونية وحماية المستهلك، وهو ما يعزز الأمن القانوني في المعاملات الرقمية العابرة للحدود (صادق، ٢٠٢١، ٤٢).

وتكمل اتفاقية بودابست لمكافحة الجرائم الإلكترونية هذا الإطار، من خلال وضع آليات دولية لملاحقة الجرائم السيبرانية وحماية البيانات الرقمية، وهو ما يساهم في الحد من التعارض بين القوانين الوطنية وتسهيل التعاون القضائي بين الدول.

المبحث الثالث

التحديات التطبيقية وآليات حل تنازع القوانين في المعاملات الرقمية

تواجه المعاملات الرقمية العابرة للحدود تحديات عملية كبيرة بسبب طبيعتها الافتراضية واختلاف التشريعات الوطنية، فالأطراف قد يكونون في دول مختلفة، بينما تنفذ الخدمة أو العقد في مكان آخر، مما يزيد من احتمالية تنازع القوانين، كما تواجه المحاكم صعوبة في إثبات المعاملات الرقمية وتحديد المسؤوليات القانونية للأطراف. لذلك، أصبح من الضروري البحث عن آليات عملية وقانونية لمعالجة تنازع القوانين في البيئة الرقمية، سواء من خلال تطوير مبادئ عامة أو اعتماد حلول دولية موحدة، هذا المبحث يتناول التحديات العملية لتطبيق قواعد تنازع القوانين في البيئة الرقمية، والآليات والحلول المقترحة لمعالجتها. ويتكون المبحث من ثلاثة وكما يأتي:

المطلب الأول: التحديات العملية لتطبيق قواعد تنازع القوانين في المعاملات الرقمية

المطلب الثاني: آليات وحلول مقترحه لمعالجة تنازع القوانين في المعاملات الرقمية

المطلب الثالث: دور القضاء والتحكيم الإلكتروني في الحد من تنازع القوانين في المعاملات الرقمية.

المطلب الأول: التحديات العملية لتطبيق قواعد تنازع القوانين في المعاملات الرقمية وآليات معالجتها

تثير المعاملات الرقمية إشكالات قانونية عميقة تتعلق بتطبيق قواعد تنازع القوانين، وذلك بسبب طبيعتها غير المادية وامتدادها العابر للحدود الوطنية، فهذه المعاملات لا ترتبط بإقليم جغرافي محدد، الأمر الذي يجعل القواعد التقليدية لتنازع القوانين، التي تقوم أساسا على الضوابط المكانية، غير كافية لتحقيق الاستقرار القانوني المطلوب، وقد أفرز الواقع العملي جملة من التحديات التي تعيق التطبيق السليم لقواعد التنازع في هذا المجال.

أولا: تحديات تطبيق قواعد تنازع القوانين في المعاملات الرقمية

تتجلى أبرز هذه التحديات من خلال ما يلي:

١. صعوبة تحديد مكان إبرام المعاملة الرقمية تعتمد قواعد تنازع القوانين في العقود على تحديد مكان الإبرام أو التنفيذ، إلا أن هذا المعيار يصبح غامضا في المعاملات الرقمية، حيث يتم التعاقد عبر وسائل إلكترونية دون اجتماع مادي للأطراف، فالإيجاب قد يصدر من دولة، بينما يتم القبول في دولة أخرى، مما يؤدي إلى تنازع في تحديد القانون الواجب التطبيق (السنهوري، د.ت.، ٤٥).

٢. تعدد القوانين المحتملة التطبيق على المعاملة الواحدة نظرا للطبيعة العابرة للحدود للمعاملات الرقمية، قد تخضع المعاملة الواحدة لأكثر من قانون وطني في آن واحد، كقانون دولة مقر مزود الخدمة، وقانون دولة المستخدم، وقانون الدولة التي يوجد بها الخادم الإلكتروني. ويؤدي هذا التعدد إلى عدم اليقين القانوني وإرباك الأطراف بشأن حقوقهم والتزاماتهم (منصور، ٢٠١٨، ١١٢-١١٣).

٣. اختلاف التنظيم التشريعي للمعاملات الرقمية بين الدول تتباين التشريعات الوطنية في تنظيم المعاملات الرقمية، فبعض الدول وضعت قوانين متقدمة للتجارة الإلكترونية، في حين تفتقر دول أخرى إلى تشريعات متخصصة، هذا التفاوت التشريعي يؤدي إلى صعوبة تطبيق قواعد تنازع القوانين بشكل موحد، ويجعل نتائج النزاع غير متوقعة (الذنون، ٢٠١٩، ٨٩).

٤. إشكالية تحديد الاختصاص القضائي يعد تحديد المحكمة المختصة من أبرز التحديات العملية، إذ قد تدّعي محاكم عدة ولايات قضائية اختصاصها بنظر النزاع استنادا إلى معايير مختلفة، ويؤدي هذا التداخل إلى تنازع إيجابي في الاختصاص، بما ينعكس سلبا على سرعة الفصل في النزاعات الرقمية (سلامة، ٢٠١٧، ١٣٣-١٣٤).

٥. صعوبات الإثبات في المعاملات الرقمية تطرح المعاملات الرقمية إشكالات خاصة في مجال الإثبات، ولا سيما فيما يتعلق بحجية الأدلة الإلكترونية ومدى قبولها أمام القضاء، ويزداد الأمر تعقيدا مع اختلاف القوانين الوطنية في تنظيم التوقيع الإلكتروني وحجية المحررات الرقمية (حجازي، ٢٠١٦، ٥٦).

٦. تعارض القوانين المتعلقة بحماية البيانات والخصوصية تختلف القوانين الوطنية في مستوى حماية البيانات الشخصية، مما يؤدي إلى تعارض الالتزامات القانونية المفروضة على أطراف المعاملة الرقمية، وقد يؤدي هذا التعارض إلى صعوبة تحديد القانون الواجب التطبيق عند حدوث انتهاك للخصوصية أو إساءة استخدام البيانات (القهوجي، ٢٠٢١، ١٠١).

٧. قصور قواعد تنازع القوانين التقليدية عن مواكبة التطور الرقمي أثبت الواقع أن القواعد التقليدية لتنازع القوانين وضعت لتنظيم علاقات قانونية ذات طابع إقليمي، ولم تصمم للتعامل مع المعاملات الرقمية الحديثة. لذلك، فإن تطبيقها دون تطوير يؤدي في كثير من الأحيان إلى حلول غير عملية ولا تحقق العدالة القانونية المطلوبة (عبد الكريم، ٢٠١٧، ٧٧).

ثانيا: آليات وحلول مقترحة لمعالجة تنازع القوانين في المعاملات الرقمية

أمام التحديات العملية التي تثيرها المعاملات الرقمية العابرة للحدود، برزت الحاجة الملحّة إلى تطوير آليات قانونية حديثة لمعالجة تنازع القوانين في هذا المجال، فالقواعد التقليدية لم تعد قادرة وحدها على تحقيق الاستقرار القانوني أو حماية مصالح أطراف المعاملة الرقمية، مما دفع الفقه والتشريعات الحديثة إلى البحث عن حلول مرنة تراعي خصوصية البيئة الرقمية وتوازن بين السيادة التشريعية للدول ومتطلبات العولمة الرقمية (Kessedjian, 2017).

١. تعزيز مبدأ سلطان الإرادة في اختيار القانون الواجب التطبيق يعد مبدأ سلطان الإرادة من أهم الآليات التي يمكن الاعتماد عليها للحد من تنازع القوانين في المعاملات الرقمية، حيث يمنح أطراف العقد حرية

اختيار القانون الذي يحكم علاقتهم التعاقدية، ويساهم هذا المبدأ في تحقيق قدر كبير من اليقين القانوني، شريطة ألا يتعارض الاختيار مع النظام العام أو القواعد الآمرة في الدولة المعنية (السنهوري، د.ت.، ٣٠١).

٢. اعتماد ضوابط إسناد خاصة بالمعاملات الرقمية اتجه الفقه الحديث إلى الدعوة لاعتماد ضوابط إسناد تتلاءم مع طبيعة المعاملات الرقمية، مثل معيار محل الإقامة المعتاد للمستهلك أو مكان المركز الرئيسي لمقدم الخدمة الرقمية، وتعد هذه الضوابط أكثر مرونة من الضوابط المكانية التقليدية، وتسهم في الحد من تنازع القوانين (الذنون، ٢٠١٩، ١٤٥).

٣. توحيد القواعد القانونية المنظمة للمعاملات الرقمية يعد توحيد القواعد القانونية من أنجع الحلول لمعالجة تنازع القوانين في البيئة الرقمية، إذ يؤدي إلى تقليص الفوارق التشريعية بين الدول، وقد ظهرت العديد من المبادرات الدولية التي تهدف إلى وضع نماذج قانونية موحدة تنظم التجارة الإلكترونية والعقود الرقمية (منصور، ٢٠١٨، ٢١٠).

٤. دور الاتفاقيات الدولية في الحد من تنازع القوانين الرقمية تلعب الاتفاقيات الدولية دورا محوريا في تنظيم المعاملات الرقمية العابرة للحدود، من خلال وضع قواعد موحدة أو مبادئ إرشادية لتحديد القانون الواجب التطبيق، وتسهم هذه الاتفاقيات في تعزيز التعاون القانوني بين الدول وتحقيق الاستقرار في العلاقات الرقمية الدولية (سلامة، ٢٠١٧، ١٨٩).

اللجوء إلى التحكيم كوسيلة فعالة لتجاوز تنازع القوانين يعد التحكيم من الوسائل الفعالة لحل النزاعات الناشئة عن المعاملات الرقمية، إذ يتيح للأطراف اختيار القانون الواجب التطبيق وهيئة التحكيم المختصة، كما يتميز التحكيم بالمرونة والسرعة مقارنة بالقضاء التقليدي، مما يجعله ملائما لطبيعة المنازعات الرقمية (سامي، ٢٠١٦، ٢٥٤-٢٥٥).

٦. تطوير القواعد الإجرائية للاعتراف بالأدلة الرقمية من بين الحلول المقترحة لمعالجة تنازع القوانين، ضرورة توحيد أو تقارب القواعد الإجرائية المتعلقة بحجية الأدلة الإلكترونية، ويسهم ذلك في تسهيل الفصل في النزاعات الرقمية وتقليل الخلافات حول مدى مشروعية وسائل الإثبات المستخدمة (حجازي، ٢٠١٦، ١٠١).

٧. تعزيز التعاون القضائي الدولي في المنازعات الرقمية يعد التعاون القضائي بين الدول من أهم الآليات العملية للحد من تنازع القوانين، من خلال تبادل المعلومات وتنفيذ الأحكام القضائية الأجنبية، ويسهم هذا التعاون في مواجهة الطابع العابر للحدود للمعاملات الرقمية وضمان حماية الحقوق القانونية للأطراف (القهوجي، ٢٠٢٠، ١٧٨).

المطلب الثاني: دور القضاء والتحكيم الإلكتروني في الحد من تنازع القوانين في المعاملات الرقمية

أفرزت المعاملات الرقمية العابرة للحدود واقعا قانونيا جديدا فرض على القضاء والوسائل البديلة لتسوية المنازعات، ولاسيما التحكيم الإلكتروني، تحديات غير مسبوقة في مجال تنازع القوانين، فالقضاء الوطني، رغم أهميته، يواجه صعوبات تتعلق بتحديد الاختصاص والقانون الواجب التطبيق، الأمر الذي دفع إلى البحث عن آليات أكثر مرونة، يأتي في مقدمتها التحكيم الإلكتروني، بوصفه وسيلة فعالة للتخفيف من حدة التنازع وتحقيق العدالة القانونية في البيئة الرقمية (Born, 2021).

أولا: دور القضاء الوطني في معالجة تنازع القوانين الرقمية يظل القضاء الوطني الجهة الأساسية المختصة بنظر المنازعات، بما فيها المنازعات الناشئة عن المعاملات الرقمية، غير أن القاضي الوطني يواجه صعوبة في تطبيق قواعد تنازع القوانين التقليدية على علاقات قانونية غير مرتبطة بإقليم محدد. ومع ذلك، يسعى القضاء إلى تكييف هذه القواعد بما يتلاءم مع طبيعة البيئة الرقمية، من خلال الاجتهاد القضائي وتفسير النصوص القانونية تفسيرا مرنا يحقق العدالة (سلامة، ٢٠١٧، ٢٢١).

ثانيا: إشكالية الاختصاص القضائي في المنازعات الرقمية تعد مسألة تحديد المحكمة المختصة من أبرز الإشكالات التي تواجه القضاء في المعاملات الرقمية، حيث قد تتوافر عناصر الاختصاص لأكثر من محكمة وطنية في آن واحد. ويؤدي هذا الوضع إلى تنازع إيجابي في الاختصاص، مما ينعكس سلبا على استقرار المعاملات الرقمية ويؤخر الفصل في النزاع (منصور، ٢٠١٨، ١٦٥-١٦٦).

ثالثا: التحكيم الإلكتروني كبديل فعال للقضاء التقليدي برز التحكيم الإلكتروني كوسيلة بديلة فعالة لتسوية المنازعات الرقمية، لما يتمتع به من مرونة وسرعة في الإجراءات، كما يتيح التحكيم للأطراف حرية اختيار القانون الواجب التطبيق وهيئة التحكيم، مما يسهم في الحد من تنازع القوانين وتحقيق قدر أكبر من اليقين القانوني (سامي، ٢٠١٦، ٣٠١).

رابعا: دور سلطان الإرادة في التحكيم الإلكتروني يلعب مبدأ سلطان الإرادة دورا محوريا في التحكيم الإلكتروني، حيث يسمح للأطراف بالاتفاق مسبقا على القانون الواجب التطبيق وإجراءات تسوية النزاع، ويعد هذا المبدأ من أهم الوسائل التي تقلل من احتمالية تنازع القوانين ، شريطة احترام القواعد الآمرة والنظام العام (السنهوري، د.ت.، ٣٠١).

خامسا: الاعتراف بأحكام التحكيم الإلكتروني وتنفيذها يعد الاعتراف بأحكام التحكيم الإلكتروني وتنفيذها من المسائل الجوهرية في الحد من تنازع القوانين، إذ يضمن احترام إرادة الأطراف وتنفيذ القرارات الصادرة عن هيئات التحكيم، غير أن اختلاف القوانين الوطنية بشأن شروط التنفيذ قد يشكل عائقا أمام فعالية التحكيم الإلكتروني (الذنون، ٢٠١٩، ٢٠١).

سادسا: دور القضاء في دعم التحكيم الإلكتروني لا يقتصر دور القضاء على الفصل في النزاعات، بل يمتد إلى دعم التحكيم الإلكتروني من خلال الرقابة المحدودة على إجراءاته، وضمان عدم مخالفته للنظام العام، ويسهم هذا الدور التكميلي في تعزيز الثقة بالتحكيم كوسيلة فعالة لتسوية المنازعات الرقمية (حجازي، ٢٠٢٠، ١٤٥).

سابعا: نحو قضاء رقمي متخصص في منازعات المعاملات الرقمية اتجهت بعض الدول إلى إنشاء محاكم أو دوائر قضائية متخصصة في منازعات المعاملات الرقمية، بما يسهم في توحيد الاجتهاد القضائي وتقليل حالات تنازع القوانين، ويعد هذا التوجه خطوة مهمة نحو تطوير النظام القضائي بما يتلاءم مع متطلبات العصر الرقمي (القهوجي، ٢٠٢١، ٢٣٣).

الخاتمة

أولا: الاستنتاجات

١. الطبيعة اللامادية للمعاملات الرقمية تجعل من الصعب تطبيق معايير الإسناد التقليدية القائمة على مكان العقد أو التنفيذ، مما يستدعي ابتكار معايير جديدة مثل مكان الخادم الإلكتروني أو مكان الإقامة المعتاد للمستهلك.

٢. ظهور العملات المشفرة والعقود الذكية يفرض تحديات غير مسبوقة لقواعد تنازع القوانين، خاصة فيما يتعلق بتحديد القانون المناسب لعقد يتم تنفيذه تلقائيا عبر خوارزميات لا تعترف بالحدود القضائية.

٣. قاعدة الإرادة (اختيار القانون المتفق عليه) تبرز كأهم أدوات حل تنازع القوانين في البيئة الرقمية، نظرا لمرونتها وقدرتها على احترام استقلالية الأطراف، شريطة ألا تؤدي إلى التحايل على القواعد الآمرة في قوانينهم الوطنية.

٤. الفجوة الرقمية بين الدول المتقدمة والنامية تنعكس على تشريعات تنازع القوانين، حيث تميل معايير الإسناد في التشريعات المتقدمة إلى حماية موفري الخدمات الرقمية، بينما تركز التشريعات الأقل تطورا على حماية المستهلك كطرف أضعف.

٥. إشكالية تحديد موقع الضرر في المسؤولية التقصيرية الرقمية (مثل التشهير أو انتهاك الخصوصية) تعد من أعقد الإشكاليات، إذ قد يتحقق الضرر في آن واحد في عشرات الولايات القضائية، مما يولد تنازع ا حادا في تحديد القانون الواجب التطبيق.

٦. قواعد الإسناد الأحادية الجانب أثبتت فشلها في معالجة النزاعات الرقمية العابرة للحدود، بينما أثبتت القواعد متعددة الأطراف (التي لا تحدد مسبقا القانون الوطني المطبق بل معايير محايدة) فعالية أكبر.

٧. التحكيم الإلكتروني وتسوية المنازعات عبر الإنترنت (ODR) يقدمان بديلا واعدا لتجاوز إشكاليات تنازع القوانين، من خلال السماح للأطراف باللجوء إلى إجراءات موحدة وقانون إجرائي يتفقون عليه، بعيدا عن التعقيدات القضائية الوطنية.

ثانيا: التوصيات والمقترحات

١. صياغة معايير إسناد خاصة بالبيئة الرقمية في التشريعات العربية، مثل اعتماد معيار "مكان الإقامة المعتاد للمستهلك" في عقود الاستهلاك الإلكتروني، ومعيار "مكان التأسيس الفعلي لمزود الخدمة" في العقود بين الأعمال (B2B).

٢. إدراج نص تشريعي صريح يقر بحق الأطراف في اختيار القانون الواجب التطبيق على عقدهم الرقمي، مع وضع حدود واضحة لهذه الإرادة تتمثل في عدم مخالفة النظام العام وحماية الطرف الأضعف.

٣. إنشاء لجنة عربية دائمة لتنازع القوانين الرقمية تتبع جامعة الدول العربية، مهمتها اقتراح قوانين نموذجية موحدة ومراجعة التطورات التقنية بشكل دوري.

٤. توقيع بروتوكول عربي إقليمي ينظم الاختصاص القضائي وتنازع القوانين في المعاملات الرقمية، على غرار نظام "بروكسل I" الأوروبي، ليكون ملزما للدول الأعضاء.

٥. تضمين مناهج كليات الحقوق والمعاهد القضائية مادة متخصصة في "قانون المعاملات الرقمية وتنازع القوانين"، لتأهيل كوادر قانونية وقضائية قادرة على التعامل مع هذه النزاعات.

٦. إنشاء وحدات متخصصة داخل وزارات العدل العربية لمتابعة قضايا التعاون القضائي الدولي في مجال الأدلة الرقمية، وتسهيل تنفيذ الأحكام الأجنبية الصادرة في منازعات رقمية.

٧. تبني سياسات وطنية لدمج مبادئ "الحياد التقني" في التشريعات، بحيث لا تكون قواعد تنازع القوانين متحيزة لتقنية معينة على حساب أخرى، مما يضمن بقاء النص القانوني صالحا للتطبيق لفترة أطول.

٨. تطوير آليات للتعاون بين البنوك المركزية والهيئات القضائية لتحديد القانون الواجب التطبيق على المعاملات المالية الرقمية (مثل العملات المشفرة والمحافظ الإلكترونية) نظرا لطبيعتها العابرة للحدود.

٩. إطلاق مبادرة عربية للانضمام الموحد إلى اتفاقية بودابست للجرائم الإلكترونية، مع إبداء التحفظات اللازمة التي تتفق مع الشريعة الإسلامية والقيم الوطنية، وذلك لتسهيل التعاون في الحصول على الأدلة الرقمية من دول أخرى.

١٠. إنشاء قاعدة بيانات عربية موحدة لقرارات التحكيم والأحكام القضائية الصادرة في المنازعات الرقمية العابرة للحدود، لتكون مرجعا للقضاة والمحكمين ولتطوير مبادئ قانونية مستقرة (Case Law).

المصادر والمراجع

١. العربية

أبو النصر، م. (٢٠١٨). النظام القانوني للمعاملات الإلكترونية. دار النهضة العربية. القاهرة.

اتفاقية الجرائم الإلكترونية. (٢٠٠١). بودابست.

الأمم المتحدة. (١٩٩٦). القانون النموذجي للأونسيترال بشأن التجارة الإلكترونية.

الأمم المتحدة. (٢٠٠٥). اتفاقية الأمم المتحدة بشأن استخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية. نيويورك.

البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي. (٢٠٠٠). الجوانب القانونية لخدمات مجتمع المعلومات: التجارة الإلكترونية EC/٣١/٢٠٠٠.

البرلمان الأوروبي ومجلس الاتحاد الأوروبي. (٢٠٠٨). لائحة (EC) رقم ٢٠٠٨/٥٩٣ بشأن القانون الواجب التطبيق على الالتزامات التعاقدية (لائحة روما الأولى).

الذنون، ح. ع. (٢٠١٩). مبادئ القانون الدولي الخاص. دار وائل للنشر. عمّان. الأردن.

الراوي، هـ. (٢٠٢٢). القانون الإلكتروني الدولي دراسة مقارنة. دار الجامعة الجديدة. الإسكندرية.

السنهوري، ع. أ. (د. ت.). الوسيط في شرح القانون المدني. الجزء الأول. دار النهضة العربية. القاهرة.

الشامي، ف. (٢٠٢٢). توحيد القواعد القانونية في الفضاء الإلكتروني. دار النهضة العربية. بيروت.

العزاوي، م. (٢٠٢١). القانون الواجب التطبيق في العقود الإلكترونية. دار الثقافة. عمان.

القريشي، م. ح. (٢٠٢٢). تنازع القوانين في البيئة الرقمية. دار الفكر الجامعي. الإسكندرية.

القهوجي، ع. ع. (٢٠٢٠). القانون الدولي الخاص وتنازع القوانين. دار النهضة العربية. القاهرة.

القهوجي، ع. ع. (٢٠٢٠). حماية البيانات الشخصية في البيئة الرقمية. دار الجامعة الجديدة. الإسكندرية.

القهوجي، ع. ع. (٢٠٢١). القانون والتكنولوجيا الحديثة. دار الجامعة الجديدة. الإسكندرية.

الكعبي، ف. (٢٠٢٢). القانون الإماراتي والمعاملات الإلكترونية. جامعة الشارقة. الشارقة.

الكيلاني، م. (٢٠٢٠). القانون الدولي الخاص في البيئة الرقمية. دار النهضة العربية. القاهرة.

جاسم، آ. (٢٠٢١). القانون الوطني والتعاملات الإلكترونية: دراسة تحليلية مقارنة. دار الثقافة. عمان. الأردن.

حجازي، ع. ب. (٢٠١٥). التجارة الإلكترونية وحمايتها القانونية. دار الكتب القانونية. القاهرة.

حجازي، ع. ب. (٢٠١٦). الأدلة الإلكترونية في المعاملات المدنية والتجارية. دار الكتب القانونية. القاهرة.

حجازي، ع. ب. (٢٠٢٠). التحكيم في المعاملات الإلكترونية. دار الفكر القانوني. القاهرة.

سامي، ف. م. (٢٠١٦). التحكيم التجاري الدولي. دار الثقافة للنشر. عمّان. الأردن.

سلامة، س. (٢٠١٧). تنازع الاختصاص القضائي الدولي. دار الثقافة للنشر. عمّان. الأردن.

صادق، ع. (٢٠٢١). القانون المقارن للمعاملات الرقمية. دار الجامعة الجديدة. الإسكندرية.

عبد الحميد، س. (٢٠٢٠). القانون التجاري الإلكتروني. دار الجامعة الجديدة. الإسكندرية.

عبد الغنين، ع. (٢٠٢١). القانون الدولي للتجارة الإلكترونية. دار النهضة العربية. القاهرة.

عبد الكريم، م. (٢٠٢١). القانون والتكنولوجيا الحديثة. دار الفكر القانوني. القاهرة.

عبد الله، ب. (٢٠١٩). شرح قانون التوقيع والمعاملات الإلكترونية العراقي. دار الثقافة. عمان. الأردن.
عبد المجيد، أ. (٢٠٢٠). القانون المصري والتجارة الإلكترونية. دار النهضة العربية. القاهرة.
قانون الإثبات المدني العراقي رقم (١٠٧) لسنة ١٩٧٩ المعدل.
قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية العراقي رقم (٧٨) لسنة ٢٠١٢.
قانون تنظيم التوقيع الإلكتروني المصري رقم (١٥) لسنة ٢٠٠٤.
قشقوش، هـ. ح. (٢٠٠٠). الحماية الجنائية للتجارة الإلكترونية عبر الإنترنت. دار النهضة العربية. القاهرة.
مجيد، ع. (٢٠٢١). القانون الدولي للمعاملات الإلكترونية دراسة مقارنة. دار النهضة العربية. القاهرة.
مرسوم بقانون اتحادي بشأن المعاملات الإلكترونية وخدمات الثقة الإماراتي رقم (٤٦) لسنة ٢٠٢١.
مرسوم بقانون اتحادي إماراتي بإصدار قانون المعاملات المدنية رقم (٢٥) لسنة ٢٠٢٥.
منصور. م. ح. (٢٠١٨). القانون الدولي الخاص. دار الفكر الجامعي. الإسكندرية.

٢. المصادر العربية مترجمة إلى الإنكليزية

Abu Al-Nasr, M. (2018). The Legal System of Electronic Transactions. Dar Al-Nahda Al-Arabiya. Cairo.
Cybercrime Convention. (2001). Budapest.
United Nations. (1996). UNCITRAL Model Law on Electronic Commerce.
United Nations. (2005). United Nations Convention on the Use of Electronic Communications in International Contracts. New York.
European Parliament and Council of Europe. (2000). Legal Aspects of Information Society Services: Electronic Commerce 2000/31/EC.
European Parliament and Council of the European Union. (2008). Regulation (EC) No. 593/2008 on the Law Applicable to Contractual Obligations (Rome 1 Regulation).
Al-Dhanoun, H. A. (2019). Principles of Private International Law. Dar Wael for Publishing. Amman, Jordan.
Al-Rawi, H. (2022). International Electronic Law: A Comparative Study. Dar Al-Jami'a Al-Jadeeda. Alexandria.
Al-Sanhouri, A. A. (n.d.). The Mediator in Explaining Civil Law. Part One. Dar Al-Nahda Al-Arabiya. Cairo.
Al-Shami, F. (2022). Unifying Legal Rules in Cyberspace. Dar Al-Nahda Al-Arabiya. Beirut.
Al-Azzawi, M. (2021). The Applicable Law in Electronic Contracts. Dar Al-Thaqafa. Amman.
Al-Quraishi, M. H. (2022). Conflict of Laws in the Digital Environment. Dar Al-Fikr Al-Jami'i. Alexandria.
Al-Qahwaji, A. A. (2020). Private International Law and Conflict of Laws. Dar Al-Nahda Al-Arabiya. Cairo.
Al-Qahwaji, A. A. (2020). Protecting Personal Data in the Digital Environment. Dar Al-Jami'a Al-Jadeeda. Alexandria.
Al-Qahwaji, A. A. (2021). Law and Modern Technology. Dar Al-Jami'a Al-Jadeeda. Alexandria.
Al-Kaabi, F. (2022). Emirati Law and Electronic Transactions. University of Sharjah. Sharjah.
Al-Kilani, M. (2020). Private International Law in the Digital Environment. Dar Al-Nahda Al-Arabiya. Cairo.
Jasim, A. (2021). National Law and Electronic Transactions: A Comparative Analytical Study. Dar Al-Thaqafa. Amman, Jordan.

Hijazi, A. B. (2015). E-commerce and its Legal Protection. Dar Al-Kutub Al-Qanuniyya. Cairo.
Hijazi, A. B. (2016). Electronic Evidence in Civil and Commercial Transactions. Dar Al-Kutub Al-Qanuniyya. Cairo.
Hijazi, A. B. (2020). Arbitration in Electronic Transactions. Dar Al-Fikr Al-Qanuni. Cairo.
Sami, F. M. (2016). International Commercial Arbitration. Dar Al-Thaqafa for Publishing. Amman, Jordan.
Salama, S. (2017). International Jurisdiction Conflict. Dar Al-Thaqafa for Publishing. Amman, Jordan.
Sadiq, A. (2021). Comparative Law of Digital Transactions. Dar Al-Jami'a Al-Jadeeda. Alexandria.
Abdul Hamid, S. (2020). Electronic Commercial Law. Dar Al-Jami'a Al-Jadeeda. Alexandria.
Abdul Ghaneen, A. (2021). International Law of E-commerce. Dar Al-Nahda Al-Arabiya. Cairo.
Abdul Karim, M. (2021). Law and Modern Technology. Dar Al-Fikr Al-Qanuni. Cairo.
Abdullah, B. (2019). Explanation of the Iraqi Law of Electronic Signatures and Transactions. Dar Al-Thaqafa. Amman, Jordan.
Abdul Majeed, A. (2020). Egyptian Law and Electronic Commerce. Dar Al-Nahda Al-Arabiya. Cairo.
Iraqi Civil Evidence Law No. (107) of 1979, as amended.
Iraqi Electronic Signature and Electronic Transactions Law No. (78) of 2012.
Egyptian Electronic Signature Regulation Law No. (15) of 2004.
Qashqoush, H. H. (2000). Criminal Protection of Online Electronic Commerce. Dar Al-Nahda Al-Arabiya. Cairo.
Majeed, A. (2021). International Law of Electronic Transactions: A Comparative Study. Dar Al-Nahda Al-Arabiya. Cairo. Federal Decree-Law No. (46) of 2021 on Electronic Transactions and Trust Services.
Federal Decree-Law No. (25) of 2025 on Civil Transactions.
Mansour, M. H. (2018). Private International Law. Dar Al-Fikr Al-Jami'i. Alexandria.

٣. الانكليزية

Born, G. B. (2021). International Commercial Arbitration and the Digital Economy. Kluwer Law International.
Council of Europe. (2001). Convention on Cybercrime (Budapest Convention). Budapest: Council of Europe. https://www.coe.int/en/web/cybercrime/the-budapest-convention
European Parliament and Council. (2000). Directive 2000/31/EC on certain legal aspects of information society services, in particular electronic commerce, in the Internal Market. *Official Journal of the European Communities*. L178. 1–16.
https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=CELEX%3A32000L0031
European Union. (2008). Regulation (EC) No 593/2008 on the law applicable to contractual obligations (Rome I). *Official Journal of the European Union*. L177. 6–16.
https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=CELEX%3A32008R0593
Kerti, R. M. (2025). Consumer Protection in the Digital Economy: A Legal Analysis of E-Commerce Practices and Regulatory Challenges. Lex localis: *Journal of Local Self-Government*. 23(10). 776–786. https://doi.org/10.52152/801041
Kessedjian, C. (2017). Private International Law and the Internet: Challenges and Solutions for Digital Cross-Border Transactions. Brill | Nijhoff.

Schmitthoff, C. M., & Lookofsky, J. (2019). International Trade Law and Electronic Commerce: Principles and Practice. Cambridge University Press.
United Nations Commission on International Trade Law (UNCITRAL). (1996). UNCITRAL Model Law on Electronic Commerce. United Nations. New York.
https://uncitral.un.org/en/texts/ecommerce/modellaw/electronic_commerce
Walters, R. (2025). Digital Finance Law: Common and Civil Law. Routledge.